

## العمالة العالمية والتوقعات الاجتماعية للدول العربية - ٢٠١٨

إن الآفاق الاقتصادية أخذت في التحسن، على الرغم من أنها لا تزال مرهونة إلى درجة كبيرة بالإصلاحات الهيكلية في دول مجلس التعاون الخليجي وبالتوترات الجيوسياسية الدائمة في المنطقة بأسرها

من المتوقع أن يتحسن النمو الاقتصادي في الدول العربية ليصل إلى ٢,٣ بالمائة في عام ٢٠١٨، بعد أن كان ٠,١ بالمائة في عام ٢٠١٧، وأن يحافظ على هذا المستوى في عام ٢٠١٩. وتعزى التحسينات المتوقعة إلى الانتعاش الاقتصادي في بلدان مجلس التعاون الخليجي، حيث يُتوقع أن يرتفع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٢,٢ بالمائة في عام ٢٠١٨، بعد أن كان ٠,٥ بالمائة في عام ٢٠١٧، بسبب ازدياد نشاط القطاعات غير النفطية واستمرار التوسع في الموازنات. مع ذلك، ورغم عدم اليقين في توقعات أسعار النفط، فإن مخاطر الهبوط الكبير ما زالت قائمة نتيجة تفاقم التوترات الجيوسياسية في دول عدة في المنطقة. وفي الدول خارج مجلس التعاون الخليجي، لا تزال الشواغل الجيوسياسية طويلة الأمد، وفي بعض الحالات النزاعات المسلحة النشطة، تكبح النشاط الاقتصادي: يُتوقع أن يراوح معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي عند ٢ بالمائة فوق التوقعات.

آفاق سوق العمل مستقرة، ولكن ثمة حاجة إلى تغييرات هيكلية كبيرة من أجل التحسين في دول مجلس التعاون الخليجي

من المتوقع أن تظل ظروف سوق العمل مستقرة نسبياً، حيث يتوقع انخفاض معدل البطالة في المنطقة انخفاضاً طفيفاً إلى ٨,٥ بالمائة في عام ٢٠١٨، وأن يتجه نحو الارتفاع مرة أخرى في عام ٢٠١٩ (الجدول ٢-٤). ونتيجة لذلك، سيصبح قرابة خمسة ملايين شخص في المنطقة عاطلين عن العمل في عام ٢٠١٨، تشكل النساء ثلثهم رغم أنهم لا يمثلن سوى ١٦ بالمائة من القوة العاملة. وفي الواقع، لا تزال هناك تفاوتات كبيرة بين الجنسين في الدول العربية: بلغ معدل البطالة بين النساء ١٦,٧ بالمائة في عام ٢٠١٧، أي ضعفه بين الرجال. في حين بقي معدل مشاركتهن في سوق العمل ١٨,٨ بالمائة في عام ٢٠١٧، أي أقل بمقدار ٣٠ نقطة مئوية من المتوسط العالمي. بيد أن هناك بعض الدلائل المعتدلة على تحسن آفاق عمل المرأة حيث يُتوقع أن يصل معدل بطالة الإناث إلى ١٦ بالمائة في عام ٢٠١٨، وهو أدنى معدل منذ عام ٢٠٠٠. وفي الوقت نفسه، لا يزال الشباب في سوق العمل يواجهون ظروفاً أسوأ بكثير من ظروف البالغين. وبالتحديد، أدى تباطؤ النمو الاقتصادي مؤخراً إلى زيادة تدهور آفاق سوق عمل الشباب: تشير التقديرات إلى أن معدل بطالة الشباب ارتفع منذ عام ٢٠١٥ أكثر من نقطتين مئويتين ليصل إلى ٢٥,٦ بالمائة في عام ٢٠١٧، وهو ثاني أعلى معدل في العالم بعد شمال أفريقيا.

الجدول ٢-٤: آفاق وتوقعات البطالة والعمالة الضعيفة والعمالة الفقيرة في الدول العربية، ٢٠٠٧-٢٠١٨

معدل البطالة، ٢٠١٩-٢٠٠٧ (نسب مئوية)					البطالة ٢٠١٩-٢٠٠٧ (مليون)		
البلد / المنطقة	2007-2016	2017	2018	2019	2017	2018	2019
الدول العربية		8.6	8.5	8.7	4.8	4.9	5.1
مجلس التعاون الخليجي		5.0	5.1	5.1	1.4	1.4	1.5
السعودية		5.7	5.6	5.6	0.8	0.8	0.8
الدول غير الخليجية		12.3	12.0	12.3	3.4	3.4	3.6
معدل العمالة الضعيفة ٢٠١٩-٢٠٠٧ (%)					العمالة الضعيفة، ٢٠١٩-٢٠١٧ (مليون)		
	٢٠١٦ - 2007	2017	2018	2019	2017	2018	2019
الدول العربية		17.8	17.8	17.8	9.1	9.3	9.5
مجلس التعاون الخليجي		2.5	2.5	2.5	0.7	0.7	0.7
الدول غير الخليجية		34.4	34.3	34.3	8.4	8.6	8.8
معدل الفقر المدقع في العمل ٢٠١٩-٢٠٠٧ (%)					الفقر المدقع في العمل ٢٠١٩-٢٠١٧ (مليون)		
	٢٠١٦ - 2007	2017	2018	2019	2017	2018	2019
الدول العربية		9.2	9.1	8.7	4.7	4.8	4.7
الدول غير الخليجية		19.2	19.0	18.1	4.7	4.8	4.6
معدل الفقر المعتدل في العمل ٢٠١٩-٢٠٠٧ (%)					الفقر المعتدل في العمل ٢٠١٩-٢٠١٧ (مليون)		
	٢٠١٦ - 2007	2017	2018	2019	2017	2018	2019
الدول العربية		13.8	13.8	13.9	7.0	7.2	7.4
مجلس التعاون الخليجي		2.3	2.2	2.2	0.6	0.6	0.6
الدول غير الخليجية		26.3	26.4	26.5	6.4	6.6	6.8

ملاحظة: يعرف معدل العمالة الضعيفة بأنه نسبة العاملين لحسابهم الخاص والعاملين في الأسرة المساهمين في العمالة الكلية. ويشير معدلا الفقر المعتدل والفقر المدقع في العمل إلى نسبة العمال الذين يعيشون على دخل أو استهلاك للفرد الواحد ما بين ١,٩٠ دولار و ٣,١٠ دولار في اليوم (تعادل القوة الشرائية) وأقل من ١,٩٠ دولار في اليوم (تعادل القوة الشرائية) على التوالي. ويشير إجمالي دول مجلس التعاون الخليجي إلى أعضاء المجلس وهم البحرين والكويت وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة. وتشير الدول غير الخليجية إلى العراق والأردن ولبنان والأرض الفلسطينية المحتلة واليمن.

المصدر: نماذج المؤشرات الاقتصادية لمنظمة العمل الدولية، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧.

### لا تزال الظروف الاجتماعية سيئة، مع تداعيات إقليمية قوية جراء النزاعات النشطة

يرجح أن تكون نسبة العاملين في وظائف مهددة في الدول غير الخليجية قد زادت في عام ٢٠١٧ للسنة الثالثة على التوالي لتصل إلى ٣٤,٤ بالمائة من إجمالي العمالة. ونتيجة لذلك، تظل المخاوف ملحة حيال العمالة الفقيرة في تلك الدول. فالتقديرات تشير إلى أن أكثر من ١٤ بالمائة من العمال يعيشون في فقر مدقع (أي بأقل من ١,٩٠ دولار في اليوم) و٣١,٤ بالمائة يعانون من الفقر المعتدل (أي ١,٩٠ - ٣,١٠ دولار في اليوم). وعموماً، يقدر أن أكثر من ٤٥ بالمائة (أو ١١ مليون) من العاملين في الدول غير الخليجية يعيشون في فقر مدقع أو معتدل في عام ٢٠١٧، بينما كانت النسبة ٤٣,٤ بالمائة في عام ٢٠١٦ و٣٣,٧ بالمائة في عام ٢٠١٠. وفي دول مجلس التعاون الخليجي، يتم

القضاء على الفقر المدقع تقريباً، على الرغم من أن حوالي ٢ بالمائة من السكان العاملين ما زالوا يعيشون في فقر معتدل. كما أن معدلات العمالة الضعيفة في دول مجلس التعاون الخليجي متدنية أيضاً، ولكن لا تزال هناك مخاوف حيال ظروف العمل السيئة لغير المواطنين.